كلمة
معالي / درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
المحافظ عن سلطنة عمان

(الأصل عربي)

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية

أصحاب المعالي والسعادة المحافظين والمحافظين المناوبين

معالي الدكتور/ أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الأخوة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني أن أتقدم نيابة عن حكومة سلطنة عمان بالشكر الجزيل الى حكومة جمهورية إندونيسيا الصديقة، على استضافة هذا الاجتماع وعلى حسن التنظيم وكرم الضيافة مما هيأ الأجواء المناسبة لهذا اللقاء، والذي نأمل أن يعمل على تحقيق آمال وتطلعات الدول الأعضاء وأمتنا الاسلامية فى التقدم والرفعة.

كما يسعدني أن أزجي خالص الشكر والتقدير لمعالي الأخ الدكتور / أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، والذي ظل جهده متصلاً عبر السنوات الماضية خدمة لهذه المؤسسة حتى أصبحت واحدة من المؤسسات المالية العالمية الرائدة، مما جعله يستحق منا جميعا كل تقدير واحترام، متمنين له دوام التوفيق والسداد، والشكر موصول لأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين والإدارة التنفيذية للبنك، على إسهامهم المقدر في تطوير مؤسسات البنك، فلهم منا كل الشكر والتقدير، وإننا لعلى ثقة تامة بأن عطاءهم وجهدهم سيستمر للوصول بالبنك إلى ما يصبو إليه من تحقيق آمال وتطلعات شعوب أمتنا العربية والإسلامية، متمنين لهم النجاح والتوفيق.

ويسرني في هذا المقام أن أرحب بمعالي الدكتور بندر محمد حجار رئيسا لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، آملين لمعاليه كل التوفيق والسداد لقيادة مجموعة البنك لمواصلة مسيرة العطاء واستشراف آفاق المستقبل.

معالي الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،

لقد كان البنك الإسلامي للتنمية ومازال شريكاً أساسياً في دعم مشروعات التنمية في سلطنة عُمان، وخلال الفترة الماضية شهد التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية تطوراً كبيراً من خلال مساهمة البنك في تمويل أو تقديم المساعدات الفنية للمشروعات الإنمائية بالسلطنة، وإنني إذ أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديرنا للدور الذي قام به البنك في دعم مسيرة التنمية بالسلطنة من خلال مؤسسات البنك المختلفة وصيغ التمويل المتنوعة التي يعمل بها، وإننا لنأمل في أن يتواصل هذا الدور للبنك في تقديم الدعم والمساندة لمسيرة التنمية في بلادنا وبقية الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية مستقبلاً.

معالي الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،

بالاطلاع على التقرير السنوي للبنك عن عام ١٤٣٦هـ، يمكن أن نلحظ بوضوح الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها على مختلف الأصعدة، برغم الظروف غير المواتية للاقتصاد العالمي، ولعل أبرز ما يمكن الإشارة إليه هنا، التعاون بين البنك الإسلامي للتنمية مع مختلف المؤسسات والمنظمات الخيرية، حيث توج ذلك بتوقيع إطار شراكة استراتيجية تاريخي مع مجموعة البنك الدولي، إلى جانب إنشاء (صندوق الحياة والمعيشة) من أجل مكافحة الفقر، والمشاكل الصحية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. إلى جانب البصمات الواضحة التي تركها البنك في مجال المالية الإسلامية في النظام المالي العالمي، مما شكل مساهمة إيجابية في مواجهة التحديات المالية المتتالية. إن هذه الإنجازات تشكل معالم بارزة في مسيرة البنك والتي نأمل أن تستمر بما يعود بالخير والرفاه على البلدان الأعضاء في البنك.

هذا ويتضح من التقرير الاهتمام الواضح الذي يوليه البنك لقطاع البنى التحتية، حيث استحوذ هذا القطاع على ما نسبته نحو (٨٧,٤%) في عام ١٤٣٦هـ مقارنة ببقية القطاعات، كما تلاحظ اهتمام البنك بتنمية القطاع الخاص، ودعم التنمية الاجتماعية الشاملة، وتطوير قطاع المالية الإسلامية، الأمر الذي يعكس اهتمام البنك بمتطلبات التنمية في الدول الأعضاء، وسعيه الدائم لأن يقدم كل أنواع الدعم والمساندة لتلك الدول. وفي ما يلي نود أن نوجز بعض الملاحظات على ما ورد في التقرير:

أولاً: تلاحظ أن التقرير يشير بصورة عامة للتقدم الذي أُحرز بشأن الاستراتيجية العشرية للبنك، ولم يتضمن مؤشرات كمية لتقييم مدى تقدم سير العمل في تنفيذ تلك الاستراتيجية. وعليه فإننا نرى أنه ربما يكون من المناسب أن يتضمن التقرير مؤشرات محددة لقياس الإنجاز الفعلي مقارنة بما هو مستهدف في الاستراتيجية. كما نرى أن يتضمن التقرير بيان بما تم إنجازه فعلياً بالنسبة للبرامج المختلفة التي وردت بالتقرير، مثل البرنامج الخماسي، والخطة الثلاثية للبنك.

ثانياً: تضمنت قائمة الدخل للموارد المالية العادية للبنك بالملحق (١) صفحة (٨٩) بالتقرير ما يلي:

- ارتفعت خسائر عقود المقايضة من (٥،٤) مليون دينار إسلامي في عام ١٤٣٥هـ إلى (٢٧،٦) مليون دينار إسلامي في عام ١٤٣٦هـ اي بنسبة ارتفاع تصل الى (٥١١%).

- بلغت المصاريف الإدارية في عام ١٤٣٦هـ (١٠٩،٣) مليون دينار إسلامي وهو ما يمثل نحو (٢٧%) من مجموع الدخل للموارد العادية للبنك ونحو (٤٠%) من صافي الدخل قبل مصاريف العمليات، وهي تعتبر من المعدلات العالية.

- انخفض صافي دخل السنة من نحو (١٦٥) مليون دينار إسلامي في عام ١٤٣٥هـ إلى نحو (١٥٧,٦) مليون دينار إسلامي في عام ١٤٣٦هـ. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع تكاليف التمويل من نحو (٨٤,٤) مليون دينار إسلامي في عام ١٤٣٥هـ إلى نحو (١١٠,٧) مليون دينار إسلامي في عام ١٤٣٦هـ

في ضوء هذه الملاحظات فإن الأمر يستدعي إعادة النظر في أسباب ارتفاع خسائر عقود المقايضة وارتفاع نسبة المصاريف الإدارية، وتكاليف التمويل.

معالي الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،

مرة آخري نكرر ما سبق أن أشرنا إليه خلال اجتماعاتنا الماضية، حيث نتفق بلا شك، أن المتغيرات الاقليمية والدولية المتلاحقة تفرض علينا تحديات عدة لابد من العمل على مواجهتها بالتخطيط السليم وتوسيع أطر التعاون المشترك. وتحسين فعالية أداء الصناديق والكيانات المتخصصة التابعة للبنك وتطويرها لتواكب البيئة العالمية الجديدة. وهو جهد مشترك بين إدارة مجموعة البنك والدول الأعضاء.

معالي الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،

قبل أن أختم حديثي هذا، يسعدني أن أتقدم بالتهنئة والترحيب بانضمام جمهورية غيانا التعاونية إلى عضوية البنك الإسلامي للتنمية، متمنياً أن يسهم ذلك في دفع مسيرة البنك ويفتح آفاق التعاون مع هذه الدولة.

وختاماً أود أن أكرر شكري وتقديري لمعالي رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ومجلس المديرين التنفيذيين، والإدارة التنفيذية للبنك، وجميع العاملين فيه، على مجهوداتهم المتواصلة خدمة للبنك وأهدافه السامية.

كما أود أن أكرر شكري نيابة عن وفد بلادي لجمهورية إندونيسيا الصديقة حكومة وشعباً على حسن الضيافة والتنظيم الجيد لهذا الاجتماع، سائلاً الله العلي القدير، أن يوفق الجميع، لما فيه الخير والنماء لشعوب أمتنا العربية والإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.